

تايمز أوف إسرائيل: دحلان، رجل فتح القوي، يدعو إلى الديمقراطية بعد الحرب في غزة



اهتمت صحيفة تايمز أوف إسرائيل بتصريحات مستشار الأمن القومي السابق في السلطة، محمد دحلان، حول رؤيته مستقبل القضية الفلسطينية. وقالت الصحيفة العبرية إن محمد دحلان، وهو رجل قوي سابق في فتح في قطاع غزة، يتصور مستقبلاً يحكم فيه برلمان فلسطيني منتخب كل من القطاع والضفة الغربية، الأمر الذي يلغي رئاسة السلطة الفلسطينية.

وفي حديثه إلى صحيفة الإيكونوميست من منزله في أبو ظبي، قال دحلان إنه بمجرد انتهاء الحرب الإسرائيلية على حماس، يجب أن تحكم القطاع حكومة تكنوقراط لمدة عامين، لأنه «وهم» أن أي فرد يمكنه أن يتولى المسؤولية.

في نهاية تلك الفترة، التي يعتقد أنها ستوحد الفصائل الفلسطينية المتنافسة، يجب أن تكون هناك انتخابات، على أساس دولة فلسطينية، حتى لو كانت بدون حدود محددة.

وقال دحلان في مقابلة نادرة إن الانتخابات يجب أن تشمل حماس. ورفض الإيحاء بأن إسرائيل ستكون قادرة على القضاء على الجماعة بالكامل، كما تعهدت بذلك بعد هجوم 7 أكتوبر المدمر.

وقال «حماس لن تختفي».

ويعتقد أن الدولة التي لا حدود لها يمكن أن تدعمها دول عربية مثل مصر والأردن وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وقال دحلان إنه بعد ذلك يجب أن يكون هناك اعتراف دولي واتفاق نهائي مع إسرائيل.

وتقول الصحيفة إن انتخابات من النوع الذي اقترحه دحلان تهدف إلى تشكيل حكومة بقيادة رئيس الوزراء باعتبارها بديلاً للسلطة الفلسطينية الحالية، التي تأسست بموجب اتفاقات أوسلو في التسعينيات لحكم الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة. ورفض الاقتراح القائل بأنه سيوافق على تنصيبه من إسرائيل لحكم القطاع بمجرد انسحاب القوات الإسرائيلية.

وأشارت الصحيفة إلى أن إسرائيل لم تعط بعد فكرة واضحة عما تعتزم القيام به بعد تدمير حكم حماس. يوم الجمعة الماضي، قال وزير الدفاع يوآف غالانت إن الحرب قد تستمر لأشهر، وستشمل مرحلة وسيطة يبدأ خلالها الجيش الإسرائيلي في البحث عن قيادة جديدة للقطاع الذي تعرض للضرب، مع استئصال «جيوب المقاومة». وقال غالانت إنه فقط بعد هذا الصراع، والذي من المتوقع أيضاً أن يستغرق عدة أشهر، ستنتقل إسرائيل إلى مرحلتها النهائية: الانفصال عن قطاع غزة.

يوم الأحد، قال رئيس وزراء السلطة الفلسطينية محمد اشتية إن السلطة الفلسطينية لن تتحمل المسؤولية عن غزة إذا أطاحت إسرائيل بحماس، ما لم تكن جزءاً من مبادرة سلام أوسع تشمل الضفة الغربية.